عند تركيب النتيجة الى جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا بخلاف
بقية الاشكال فان الاول وقع فيه موضوع المطلوب موضوعا في الصغرى
ومحموله محمولا في الكبرى فلا يحتاج الى تغيير اصلا والثاني وقع
فيه طرفا المطلوب موضوعين فيحتاج عند تركيب النتيجة الى
تغيير واحد وهو جعل الطرف الثاني محمولا والثالث وقع فيه
طرفا المطلوب محمولين فيحتاج الى تغيير واحد وهو جعل الطرف
الاول موضوعا   فحينئذ عن هذا النظام اي تكون الحد الاوسط
كما سنذكره السيد يعدل الحد قال ابن يعقوب التنبيه على هذا مما يستوي
عند الاذكياء اذ لم يذكر احد الحدود الثلاثة فمعلوم ان الانتاج بالصورة
اهـ   على الوجه الاول اي الاشتمال على الحد الاوسط   كما تقدم اي
في قوله واحترز عن تضمن غير القياس   فاسد النظام فيه
اظهار في مقام الاضمار لاجل النظم واورد ان الشكل الاول والرابع
حمليتين ليس فيهما تكرر لان المراد من الموضوع الافراد ومن المحمول
المفهوم ولم يتكرر الوسط الا اذا كان المراد به في المقدمتين واحدا بان
كان محمولا فيهما كما في الثاني او موضوعا فيهما كما في الثالث واجيب
بمنع ان الوسط لا يتكرر الا اذا كان المراد به في المقدمتين واحدا
لان المراد بتكرر الوسط من حيث صدق مفهومه في المقدمتين وان   اعتبار
كان المراد به في الصغرى مفهومه من حيث صدقه على افراد الموضوع
كما هو شان كل محمول وفي الكبرى افراده اي افراد الوسط من
حيث صدق مفهومه عليها كما هو شان كل موضوع ونص الجواب
على هذا الوجه لا يرد عليه ما قيل هنا فانظره   في ذكر شروط الاش
كال قال في الكبير لا انتاج لكل شكل شرطان اذا لم تعتبر فيه الجهة
فان اعتبرت فيه الجهة سميت تلك الاقيسة بالمختلطات والاختلاطات
ولها شروط اخر تطلب من المطولات والاختلاطات الاقيسة المركبة
من الموجهات   ان تري ان تعلم بالبنا للمجهول فكلية مفعول
ثان وكبراه نائب فاعل وهو الذي كان مفعولا اول وللفاعل وكبراه
مفعول اول وللفاعل ضمير المخاطب   اذ لو اتفق ايجاب الصغرى

اي بان كانت ثنائية صراحة بان كان هناك اداة نفي او صفة كما اذا قيد
الموضوع بوحدة او فقط نحو الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك
حيوان فالنتيجة وهي الانسان وحده حيوان كاذبة لان وحده في
معنى لا شيء من غير الانسان بحيوان فهو قضية دخلت في قضية
فالصغرى في قوة قضيتين الاولى الانسان ضاحك والثانية لا شيء
من غير الانسان بضاحك وهذا نوع من انواع الاغاليط اسمي بجمع
المسائل وخرج بقولنا قيد الموضوع ما اذا قيد بذلك المحمول
فان القياس صحيح ونتيجته صحيحة نحو الانسان هو الضاحك وحده
وكل ضاحك وحده حيوان ينتج الانسان حيوان ذكره شيخنا العدوي
واضطربت النتيجة اي اختلفت صدقا وكذبا   فقد تصدق
اي اتفاقا   بحسب القسمة العقلية اي لا بحسب القسمة المنتجة
بالاربعة الا للمصنف   واما المهملة الخ جواب عما يقال تقدم
ان اقسام الحملية ثمانية فكان مقتضاه ان تكون اقسام كل شكل اربعة
وستين وحاصل الجواب ان اربعة منها لم تعتبر في العدد وهي المهملة
بقسميها والشخصية بقسميها لان الاولى في قوة الجزئية فهي مندرجة
فيها والثانية في حكم الكلية فهي مندرجة فيها   ففي حكم الكلية تقدم
وجه التعبير في جانب المهملة بالقوة وفي جانب الشخصية بالحكم
في جميع الاشكال مثالهما في الشكل الاول هذا زيد وزيد حيوان
فهذا حيوان ومثالهما في الثاني كل فرس صهال وهذا زيد ليس بصهال
فلا شيء من الفرس بزيد ومثالهما في الثالث هذا حيوان وهذا انسان
فبعض الحيوان انسان ومثالهما في الرابع زيد ناطق ولا شيء من الصاهل
بزيد فلا شيء من الناطق بصاهل   الاستدلال على كونها الخ اي الاستدلال
يكفي فيه ثبوت المدعي في صورة واحدة   في قوة الكلية الاولى في حكم
الكلية   تنعكس بعكس النقيض اي الموافق بان تعكس في زيد
حيوان الى كل ما ليس بحيوان هو ليس بزيد او المخالف بان تعكس ما ذكر
الى لا شيء من غير الحيوان بزيد   اذا كانت موجبة فقيد به لان
الشخصية السالبة لا تنعكس عكس نقيض الى كلية فليس زيد بحيوان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)